١٩٧٩، بدأت حدة الصراع، بين سلطات الاحتلال وجامعة بيرزيت، تتزايد؛ حيث تم إغلاق الجامعة مرتين، امتدت فترة الاغلاق الأولى من ٢٥ آذار (مارس) إلى أول نيسان (أبريل) ١٩٧٩، عشية توقيع اتفاقية الصلح بين مصر واسرائيل؛ أما في المرة الثانية فقد صدر القرار بإغلاق الجامعة، منذ الثالث من أيار (مايو) وحتى إشعار آخر، بعد أن تظاهر الطلاب احتجاجاً على سياسة الاستيطان. ومن جملة القرارات التي اتخذتها سلطات الحكم العسكري بحق الجامعة، إصدارها أمراً يقضي بمنع دخول الطلبة إلى حرم الجامعة، وبإجراء تفتيش عسكري لحرم الجامعة، من قبل ضباط في قيادة المنطقة، وقد حدث ذلك، لأول مرة، في شهر أيار (مايو) ١٩٧٩ (**وفا**، ١٠/٥/١٩٧٩). واعتبر وايزمن، وزير الدفاع آنذاك، «أن جامعة بيرزيت أخذت تشكل خلال السنوات الأخيرة، وسطاً حافلاً بالنشاط السياسي المعادي في الضفة الغربية» وأنها ستبقى، بسبب ذلك، مقفلة حتى إشعار آخر».

ونشطت سلطات الاحتلال في وضع القوانين والقيود للسيطرة على النشاطات الجامعية. وقدم مستشار الشؤون العربية لدى منسق النشاطات في المناطق المحتلة، العقيد تسادوق كرئيم، وثيقة بهذا الخصوص. وقد اعتبرت الوثيقة أن جامعة بيرزيت هي المؤسسة الريادية في تنشيط أعمال العنف. واتهمت الوثيقة الجامعات بأنها «بدلاً من الاهتمام بشؤون التعليم الأكاديمي، قامت باداء نشاطات سياسية محظورة ضد هذه السلطات، وجرت من جراء هذه النشاطات، أعمال خرق للنظام وأعمال عنف». واعتبرت الوثيقة، الأمر ٨٥٤، الصادر بتاريخ ٦/٧/١٩٨٠، والقاضي بربط الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الأراضي المحتلة بالحكم العسكري مباشرة، بأنه «ترتيب آخر من أجل منع تسلل طلاب ومحاضرين إلى الجامعات العربية، هؤلاء الذين تبعث بهم منظمات [إرهابية] معادية لإسرائيل، بهدف التخريب في جهاز التعليم، والتحريض والعنف، والتسبب [بالفوضى]» (يهودا ليطاني، **هآرتس**، ١٩/١٠/١٩٨١).

تطبيق الأمر «٨٥٤»

إمعاناً في فرض سياسة التدخل في شؤون المؤسسات التعليمية، بمقتضى الأمر «٨٥٤»، أغلقت سلطات الاحتلال، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، جامعة بيرزيت، لمدة أسبوع، بسبب مساهمة الطلاب في النشاطات الثقافية، في أسبوع فلسطين، وإقامتهم معرضاً ثقافياً للأشغال اليدوية، بهذه المناسبة. واعتبر الحكم العسكري، أن إدارة الجامعة قد عملت خلافاً لأوامره؛ بحيث أنها سمحت بإقامة أسبوع فلسطين، على الرغم من مطالبة الحكم العسكري بإلغائه. كما اتهم الحكم العسكري إدارة الجامعة، بأنها «تسمح لعناصر خارجة عن الجامعة، بإقامة نشاطات داخلها». وذلك بالرغم من التزام نائب رئيس الجامعة، د. غابي برامكي، بعدم تكرار أعمال الشغب في حرم الجامعة (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٠).

الجامعة ومواجهة «الادارة المدنية»

ومنذ الشروع في تطبيق «الادارة المدنية» في الضفة الغربية، تصاعدت بوادر عدم الاستقرار في أوساط طلاب جامعة بيرزيت. حيث نظمت المظاهرات، في أوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، تنديداً بالاحتلال وبالادارة المدنية. وقامت سلطات الاحتلال، عشية ذكرى وعد بلفور، بمنع الطلاب من دخول جامعتهم، للحيلولة دون عقد اجتماع احتجاجي (**الطليعة**، ١٩/١١/١٩٨١). وبتاريخ ٤/١١/١٩٨١، ازدادت عمليات العقاب الجماعي ضد الطلبة، حيث اقتحمت قوات الاحتلال مبنى الجامعة، واعتقلت عشرات الطلبة. وأصدر الجنرال داني ماط، منسق الادارة العسكرية في الأراضي المحتلة، أمراً يقضي بإغلاق الجامعة لأجل غير مسمى، وذلك «تطبيقاً لأحد التدابير الأكثر حزماً». وقد صدر قرار الاغلاق هذا، بعد أن تشاور وزير الدفاع أريئيل شارون مع رئيس الوزراء مناحيم بيغن (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٩، ٤ و٥/١١/١٩٨١، ص ٦). وبعد الإعلان عن قرار إغلاق الجامعة، تم استدعاء د. غابي برامكي، وتم تحذيره من مغبة تكرار أعمال خرق النظام، التي نشطت بمبادرة من طلاب الجامعة (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٨٢، ٩ و١٠/١١/١٩٨١، ص ٣). وبعد تقديم طلب الالتماس الذي وجهته الجامعة إلى محكمة العدل العليا، أصدرت المحكمة أمراً إلى حاكم رام الله